وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة

المشاريع الصغيرة في العراق

بأشراف

د. فارس مهدي محمد

المقدمة

لم تحظ المشاريع الصغيرة باهتمام كبير إلا في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، حيث كان الاعتقاد السائد بان المشاريع الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه اقتصاديات الحجم الكبير من وفورات كبيرة تساهم في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن هذه الرؤية قد تغيرت وأصبح الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالشؤون الاقتصادية الدولية بأهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء ، وبالذات اليابان والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول شرق و جنوب شرق آسيا. وذلك بعد أن اتضحت محدودية التأثيرات الايجابية للمشاريع الكبيرة الحجم في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة وتخفيض حدة الفقر وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي . في حين قدمت المشاريع الصغيرة مساهمات فاعلة في التشغيل والدخل وتنمية الإنتاج ومساندة الشركات الصناعية الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية فضلا عن تحقيقها لنتائج ايجابية في تعزيز النمو والحد من الفقر، ولهذه الأسباب فقد ازدادت عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين عقدي السبعينات والتسعينات بنسبة مئوية قدرها (١٠%) في كندا و (٢٧٪) في فرنسا، وأصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من (٩٠%) من إجمالي المشروعات في هذين البلدين .

مفهوم المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه للمشاريع الصغيرة ، حيث اختلف تعريفها من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى ، تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠- ٥٠) عاملا. أما البنك الدولي فيصنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (١٠) عمال بالمشاريع المتناهية الصغر والتي يعمل فيها ما بين (١٠- ٥٠) عامل بالمشاريع الصغيرة وتلك التي يعمل فيها ما بين (٥٠ -١٠٠) عامل بالمشاريع المتوسطة ، وفي العراق تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تستخدم ما بين (١- ٩) عمال وتكون قيمة المكائن اقل من (١٠٠) ألف دينار وهو التصنيف الذي سيتم تبنيه في هذا البحث والذي يرتكز على معيار العمالة فقط. ويعزى التباين في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة إلى وجود معايير عديدة يمكن الأستناد إليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وتباين تلك المعايير من دولة لأخرى بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي حققتها فالمشاريع التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية كما يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها حسب مراحل النمو الذي يمر به أقتصاد تلك الدولة ، و من المعايير المستخدمة : معيار العمالة ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم و نوعية الطاقة المستخدمة لكن أكثر المعايير أستخداما في الدول الصناعية و الدول النامية على حد سواء هو معيار العمالة نظرا لسهولة الحصول على البيانات و إمكانات تحليلها و معالجتها احصائيا و الخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرار الأقتصادي و مصممي السياسات الأقتصادية.

أهمية المشاريع الصغيرة

تتميز المشاريع الصغيرة عموما بأنخفاض حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع ، وسط الأنتشار مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة و أعدادا أكبر من السكان ، و أنها كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير فرص عمل كثيرة ، كما أن المشاريع الصغيرة تكون ذات ملكية فردية أو عائلية ، و أنها ذات متطلبات تكنلوجية محدودة و تعتمد على المواد الأولية و القروض غير الرسمية، فضلا عن كونها تعتمد على مستوى

منخفض من التخصص و تقسيم العمل. تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة في دورها الحيوي في مقاومة الفقر و البطالة و أحتواء الاثار الأجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الأقتصادي المطبقة في العديد من الدول ، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية الأقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الأجمالي ، الأستهلاك ، الأستثمار ، العمالة ، الصادرات ، فضلا عن مساهمتها في تحقيق العدالة الأجتماعية ، و تحقيق التكامل بين المشاريع الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم ، و تنويع بنية الأنتاج ، فضلا عن ذلك فقد أصبحت المشاريع الصغيرة اليوم القوة الدافعة وراء عدد كبير من الأختراعات ، و تسد هذه المشاريع فراغا كبيرا في السلسلة الأنتاجية حيث أنها تغذي انتاج الشركات الكبيرة و تزودها بما تحتاجه من مواد و منتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي و التصدير ، و في الدول النامية ثمة فرص قليلة لنشأة مشاريع صغيرة على هامش الشركات الكبيرة و ذلك لضالة وجود مثل هذه الشركات الضخمة.

المشاريع الصغيرة و البطالة في العراق

تشير الأحصائيات المتاحة من المشاريع الصغيرة في العراق الى أن عددها يبلغ (٧٧١٦٧) مشروعا في عام ٢٠٠٠ يعمل فيها أكثر من (١٦٤) ألف عامل ينتجون ما قيمته (٤٨٢) مليار دينار في حين بلغت قيمة مستلزمات الأنتاج نحو (٢٢٦) مليار دينار. أرتفع ناتج المشاريع الصغيرة (٤٧٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (٢٣٥٤٣٢) مليار دينار عام ٢٠٠١ أما بالنسبة لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة فقد أرتفع بمعدل سنوي قدره ٣,٢% خلال المدة ١٩٨٨- ٢٠٠١ ، ويعزى ذلك الى زيادة عدد المشاريع الصغيرة و بمعدل (٤,١%) مما يعني أنخفاض متوسط عدد العاملين للمشروع الصناعي الواحد من (٢,٣) الى (٢) بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠١ مما يشير الى فردية هذه المشاريع و بأستخدام الأرقام المطلقة فقد زاد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في العراق من (٩١٢٩٥) عاملا عام ١٩٨٨ الى (١٤٢٧٢٤) عاملا عام ٢٠٠١.

تشكل المشاريع الصغيرة في العراق نحو ٩٩% من مجموع المشاريع الصغيرة و المتوسطة خلال المدة ١٩٨٨- ٢٠٠١ ، يوجد في محافظة البصرة (٦٠٦٢) مشروعا صغيرا يعمل فيها نحو (١٠٢١٣) عاملا ،

وهذا يعني أن محافظة البصرة لا يوجد فيها سوى (١٣%) من أجمالي عدد المشاريع الصغيرة في العراق و هي نسبة ضئيلة لا تنسجم مع قدرات و أهمية البصرة الأقتصادية و الأستراتيجية.

أما بالنسبة لعدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق فقد بلغت حوالي (١٧٩٢٩) عام ٢٠٠٣ يعمل فيها نحو (٥٠٢٠٧) عامل و فيما يتعلق بعدد المشاريع الصناعية الصغيرة في البصرة فقد بلغت (٧٥٣) أي ما نسبته (٤,٢%) من أجمالي عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في حين بلغ عدد العاملين فيها حوالي (٢١٥٥) عاملا يشكلون نحو (٤,٣%) من أجمالي عدد العاملين في تلك المشاريع عام ٢٠٠٣.

تعد البطالة من المشكلات الأقتصادية المستعصية في الدول النامية و بالذات في الدول العربية ، حيث قدرت منظمة الصحة العالمية عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي (٢٣,٢) مليون عاطل في عام ٢٠٠٣ بمعدل بطالة يتجاوز (٢١%) و هو الأسوأ بين جميع مناطق العالم. و تتباين أرقام البطالة في العراق فقد أشارت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط و التعاون الأنمائي بالتعاون مع وزارة العمل و الشؤون الأجتماعية الى أن معدل البطالة في العراق قد بلغ (٢٨,١%) عام ٢٠٠٥ ، فيما تشير تقديرات أخرى الى أن معدل البطالة في العراق يزيد عن النصف ، و بهذا السياق تشير منظمة التعليم من أجل السلام و هي منظمة أمريكية غير حكومية الى أن حجم البطالة في العراق يصل الى (٢٨%) ترتفع الى (٩٠%) بين الشباب في سن العمل ، و اذا أضفنا من يعملون بشكل غير منتظم فستصل النسبة الى (٥٠%) و فيما يتعلق بمحافظة البصرة فقد بلغ معدل البطالة فيها عام ٢٠٠٤ نحو ١٥,٥% لكن هناك بطالة جزئية فيها ناجمة عن ساعات العمل القصيرة و أنخفاض مستويات الدخول و بمعدل يبلغ (١٩,٠٥%) و (١٢,١%) على التوالي في العام ذاته. و حتى نفهم معنى هذه النسب تقول منظمة التعليم من أجل السلام ، أن نسبة البطالة عندما وصلت فيما عرف بفترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الى (٢٥%) ، قال الأقتصاديون أن الولايات المتحدة مقبلة على كارثة أجتماعية. يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات تهدد الأستقرار الأقتصادي و السلام الأجتماعي حيث تظهر تلك التبعات على شكل أعراض أجتماعية و نفسية خطيرة تتحول مع الزمن الى أنحرافات أخلاقية و سلوك اجرامي يصعب معادلته.

يرتبط أرتفاع معدل البطالة في العراق بأسباب عديدة منها :

١ـ تراجع الأداء الأقتصادي و عدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الأقتصادي.

٢ـ نمط النمو الأقتصادي المرتكز على أستغلال النفط.

٣ـ طبيعة المرحلة الأنتقالية التي يمر بها الأقتصاد العراقي من نظام مركزي او موجه الى نظام أقتصاد السوق مما أدى الى عدم الأستقرار الأقتصادي و بالتالي تفاقم البطالة.

٤ـ الأثر السلبي لتحرير التجارة على القطاع الخاص العراقي.

٥ـ خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسب الشباب و التي تفتقر الى التدريب اللازم لتلبية أحتياجات سوق العمل.

٦ـ الفساد الأداري الذي بدد أموالا هائلة في مشروعات قليلة الجدوى في أستيعاب العاطلين عن العمل.

٧ـ تلكؤ عملية إعادة أعمار العراق.

٨ـ ضعف فاعلية القطاع العام.

٩ـ الأفتقاد الى مؤسسات تمويلية توفر الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة.

أن المؤسسات العراقية القائمة و المستمرة لا تملك المقومات لأيجاد فرص عمل جديدة لتوظيف أو تشغيل العمال العاطلين لهذا وجب خلق مشاريع جديدة بمبادرة خاصة من هؤلاء العاطلين عن العمل ، أن المشاريع الصغيرة هي حجر الأساس للنمو و العمالة في الأقتصاديات الحرة و لها تأثير حاسم على علاقات العمل أو ما يسمى بالعلاقات الصناعية ، و قد تجسدت أهمية تلك المشاريع خاصة في توفير فرص العمل و في تحسين ظروف العمل . و على الرغم من ذلك فقد تبين في معظم الأحوال أن هناك نقص في المهارات و عدم وجود خبرة كافية في إدارة المشاريع مما يستلزم وضع برامج تدريبية مكثفة في مجالي إدارة المشاريع و التكنلوجيا الحديثة ، و قد تبين أيضا أن هناك حاجة كبرى أخرى للمشاريع الصغيرة في العراق للتمويل ، اذ أن معظم الراغبين في الدخول الى عالم الأعمال الحرة لا يملكون المال الكافي لتمويل مشاريعهم و لا المعرفة الكافية لكيفية الحصول على التمويل اللازم.

لا يوجد في العراق تاريخ للتمويل الصغير ، و مع الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي الا أن سيولته لا تزال مرتفعة فمصرف الرافدين و هو من أكبر المصارف العراقية كان يمتلك سيولة تقدر بحوالي (٤٠٠) مليون دولار و صافي حافظة قروضه بقيمة (٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، و تم تعزيز القطاع المصرفي العراقي لاحقا لجعله أكثر قدرة على الأستمرار و البقاء ، يعمل الجهاز المصرفي في العراق على أساس منح القروض بضمانات عينية ، و هو ما أدى الى أستبعاد (٩٥%) من السكان من الأقتراض من المؤسسات المالية الرسمية مما شكل كابحا شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص في العراق أن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يمكن لأن تؤدي دورا محوريا في توفير فرص العمل للعاطلين و في تقليص الفقر على المستويين المحلي و الوطني ، حيث أنها تستحدث بنية تحتية يمكن فيها حشد الفقراء الذين لا يملكون الأصول المادية أو رأس المال الأجتماعي و تأمين التمويل لهم لكي يساهموا في المبادرات الأقتصادية و الأجتماعية. و لأن العراق يفتقد الى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة فقد أتاحت سلطة التحالف المؤقتة بعد نيسان ٢٠٠٣ ، منحة أولى قدرها (٥) ملايين دولار بغرض تقديمها كأئتمانات صغرى لتنمية المشاريع الصغيرة في المراكز الحضرية للمناطق الجنوبية للعراق إضافة الى (٥) ملايين دولار أخرى للمناطق الشمالية و بدأت العمليات الخاصة بالمنطقة الجنوبية في النجف الأشرف تديرها مؤسسة الإسكان التعاوني CHF ، حيث كانت تقدم عروضا لأصحاب المشاريع الصغيرة بقيمة (٣٠٠٠) دولار و بضمانات شخصية (نظام الكفالة) و ليس عينية ، و قد كان الطلب كبيرا بحيث أستخدمت أغلب هذه الأموال في المنطقة الجنوبية ، و فيما يتعلق بالبصرة فقد خصص لها نصف مليون دولار ولكنها لم تكن كافية و بالتالي كانت هناك حاجة للحصول على المزيد من الأموال ، و قد أشارت التقديرات الى أنه يمكن للمنطقة الجنوبية بسهولة أستيعاب مبلغ أضافي بقيمة (١٠) ملايين دولار ، ان أفتقاد العراق الى مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد ضخمة و لا يتلاءم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الأقتصاد العراقي من أقتصاد موجه الى أقتصاد سوق ، لأن هذا التحول ينبغي أن يخضع لأشتراطات كثيرة من بينها بناء قدرات القطاع الخاص على المستويات كافة ، من انشاء بيئة تنظيمية سليمة الى بناء مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر في القطاع الخاص ، الى توفير التمويل الضروري للمشاريع الصغيرة ، حتى يمكن تحقيق التنوع في الأقتصاد العراقي بعيدا عن الأعتماد الكلي على مورد النفط.

و من المفارقات البارزة أنه لا يوجد في العراق مؤسسة واحدة لتمويل المشاريع الصغيرة (بأسلوب الضمانات الشخصية) في حين يوجد في بنغلاديش (و هي أحد أكثر البلدان فقرا في العالم) حوالي ٢٠٠ مؤسسة تؤمن القروض الصغيرة لتسعة ملايين أسرة في بنغلاديش تشكل أكثر من ثلثي الأسر الفقيرة فيها .

أن الدرس المهم الذي يستخلص من نشاط مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أنه يمكن منح أمتيازات الى مؤسسات أخرى لتقليص الفقر و توفير فرص العمل في ظروف معينة ، و قاد هذا الى الأكتشاف الى النمو السريع لحركة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تستفيد حاليا نحو (٦٧,٦) مليون أسرة في العالم من هذا التمويل. تأسيسا على ما سبق تغدو الحاجة ماسة في العراق الى قيام الحكومة بدور هام في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تأمين خدمات التمويل للفقراء مباشرة و بأمكان الحكومة العراقية أيجاد أطر تنظيمية داعمة عبر الصناديق الجماعية و غيرها من الاليات ، و من الضروري أيضا معالجة القيود التي تحد من انشاء و تطور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة و منها تحديد الشكل الذي ستكون عليه مبادئ التمويل التي سوف يتم تطبيقها مستقبلا في العراق ، و رغم التأييد الواضح لمسألة تطبيق المبادئ الأسلامية المتعلقة بالتمويل الا أنه ما زالت المصارف العراقية تطبق المنهجيات العلمانية فيما يتعلق بأسعار الفائدة ، و قد تختار مؤسسات التمويل هذين النوعين أو مزيج منهما . كما أن تطور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يقتضي من بين أمور أخرى إقامة شراكات بين مؤسسات التمويل الصغيرة و القطاع الخاص و القطاع المصرفي التجاري و المنظمات الدولية الداعمة للتمويل الصغير ، فضلا عن أنشاء وحدات للتمويل الصغير في وزارة التجارة و البنك المركزي العراقي لتقديم الأستشارات اللازمة لعمل المشاريع الصغيرة.

أن معالجة هذه المتطلبات من شأنها أن تدفع نحو تحقيق و بناء قطاعات مالية شمولية في العراق قادرة على توفير القروض الصغيرة للمشاريع الصغيرة و هو ما يمثل أحد الوسائل الفاعلة في توفير فرص العمل الجديدة في مجموعة واسعة النطاق من القطاعات و توفير الاطار المناسب لنمو القطاع الخاص و بالتالي تقليص مستويات البطالة و البطالة الجزئية و خفض أعداد الفقراء.

و تأسيسا على ما سبق و بسبب الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة فأن الضرورة تقتضي أيجاد بيئة مناسبة و مناخ عمل ملائم لهذه المشاريع من خلال أيجاد سياسات أقتصادية و مالية و ضريبية ملائمة من بينها الاعفاء التام للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة للسماح لها بتكوين رؤوس الأموال مع مضاعفة مبلغ السماح الضريبي لتشجيع المستثمرين نحو الأنشطة الأنتاجية. و من الضروري أن تقوم غرفة التجارة و الصناعة في العراق بدور داعم للمشاريع الصغيرة من خلال الترويج لمنتجاتها و تعريفها بمصادر الأنتاج و المواد الأولية و أقامة البرامج التدريبية اللازمة و مساعدتها في تسويق منتجاتها في السوق المحلية و العالمية.